نشـــــــــــرة
الجمعية اللبنانية

من أجل ديمقراطية الإنتخابات

عدد رقم ٦ - نيسان ٢٠١٣

سامر عبدالله،

مدير البرامج في الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

المراقب دوماً...مستعد

يتهيأ للبعض منا، في لحظة تفاؤل مباغتة، أن تداول السلطة في لبنان من خلال الانتخابات هو تأكيد على ديمقراطيته، وأن الاستمرار في تنظيم هذه العملية، الديمقراطية بجوهرها، والتي لم تنقطع إلا خلال الحرب الأهلية، هو دليل على إرادة وطنية جامعة على تأكيد ذلك. لكن الواقع مخالف لذلك. فيبدو أن الإرادة الجامعة للقوى السياسية هي على تأكيد إستئثارها بالسلطة. وتتظهّر هذه الإرادة في الممارسات التي تشوب العملية الانتخابية بمجملها، بدءاً من القانون الذي يطغى على النقاش حوله فكر المحاصصة وتجاهل الإصلاحات التي تضمن المساواة وعدالة التمثيل ونزاهة الانتخابات، وصولاً إلى الممارسات الميدانية مثل الضغط على الناخبين وشراء الأصوات وسوء استعمال الموارد العامة. كل تلك الممارسات تعبّر عن مقاومة الأطراف السياسية للتغيير الديمقراطي. إن الانتخابات مناسبة تعني كل القوى المدنية الناشطة في المدافعة عن الحقوق والعدالة والسلم الأهلي والتنمية والبيئة، وغيرها من القضايا المرتبطة بتقدم المجتمع والمواطن والمؤسسات.

فلا سبيل لتحقيق التقدم إلا من خلال التغيير، ولا سبيل للتغيير إلا من خلال انتخابات ديمقراطية. وكل موعد انتخابي هو تحدٍّ جديد للقوى المطالبة بالتغيير، ومناسبة لتأكيد وجودها وفاعليتها وجهوزيتها للدفاع عن المكتسبات الديمقراطية، والدفع من أجل تحقيق المزيد من الإنجازات. إن الفصل بين الديمقراطية كمبدأ ينص عليه الدستور، وكممارسة سياسية، غير ممكن. وهنا تكمن أهمية مراقبة الانتخابات، ودور المراقبين المحوري في ضمان توافق الممارسة مع المبدأ، وتأكيد إرادة الغالبية من المواطنين الذين يطمحون، أو ربما يحلمون، بالعدالة والمساواة، ويرفضون أن يُسلب صوتهم أو أن تُحوّر إرادتهم وخيارهم. والنقاش الحاصل اليوم حول الانتخابات يبرز أهمية هذا الإستحقاق، ويؤكد أنه محطة مصيرية ينبغي أن تكون عين الجميع عليها، مواطنين وجمعيات وناشطين. إنها مهمة وطنية بالغة الأهمية، يتطوع من أجلها أكثر من ثلاثة آلاف شاب وشابة، من مختلف المناطق اللبنانية، يثبتون في كل مرة أنهم عصب الديمقراطية النابض وقادة المستقبل الواعدون. فما هي مهمة المراقبين عملياً؟ يقوم المراقبون، طيلة اليوم الانتخابي، وعبر توزعهم على الأقلام والمراكز الانتخابية في مختلف المناطق اللبنانية، برصد التزام كل الفئات المشاركة في العملية الانتخابية، مواطنين ومرشحين وسلطات رسمية، بالقانون الذي تجري وفقه الانتخابات. كما يوثقون مشاهداتهم ويرسلونها إلى غرفة عمليات تشكلها الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، حيث يتم فرز المعلومات والتأكد من دقتها والتواصل مع الجهات المعنية لمعالجة المخالفات إذا أمكن، ويتم لاحقا تجميع المعلومات التي يرسلها المراقبون، وإضافتها إلى تقارير أخرى تشمل الفترة الممتدة من فتح باب الترشح حتى يوم الانتخابات، لتكون المادة الرئيسية التي يتكون منها التقرير النهائي الذي تصدره الجمعية حول سير العملية الانتخابية بمجملها وأداء المشاركين فيها من مواقعهم المختلفة.

إن المراقبين هم عين المجتمع على هذا الاستحقاق الكبير، ونحن اليوم معهم، كما عند كل استحقاق انتخابي منذ العام ١٩٩٦، نؤكد جهوزيتنا، في الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات كما في التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات، لخوض هذا التحدي، بتجرد وموضوعية.

في هذا العدد:

- إطلاق عملية مراقبة الانتخابات النيابية: ٢
- قسم الابحاث..... ٢
- قسم الاستقطاب..... ٣
- وحدة التدريب..... ٣
- قسم الاعلام والتواصل..... ٤
- مراقبة انتخابات ٢٠١٣..... ٤
- الجمعية في عيون مؤسسيها ٦
- تعرّف على اعضاء المكتب التنفيذي والمنسقين..... ٨

لمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال بنا:
تلفاكس: ٣٥١٧٥١-٠١
www.lade.org.lb

الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الإنتخابات
Lebanese Association for Democratic Elections

إطلاق عملية مراقبة الانتخابات النيابية تشديداً منّا على ضرورة احترام المواعيد الدستورية

أطلقت «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات» يوم الثلاثاء، في ١٩ آذار ٢٠١٣، في مقرّها الرئيسي في الصنائع، عملية مراقبة الانتخابات النيابية ومتابعة أداء الجهات المعنية فيها، بحضور العشرات من ممثلي وسائل الإعلام المختلفة، إضافة الى مجموعة من الأعضاء، المنسقين والمتطوعين، وبعض المهتمين بالشأن العام، تشديداً منها على الحق بإجراء الانتخابات الدورية، رافضة تضييع الإصلاحات المكتسبة في الانتخابات السابقة.

وشكّل المؤتمر الصحفي مناسبة للتشديد على أنّ ولاية المجلس النيابي الحالي تنتهي في ٢٠ حزيران ٢٠١٣، وبالتالي، هناك ضرورة لإجراء الانتخابات في موعدها الدستوريّ، أي في التاسع من حزيران ٢٠١٣، بموجب القانون ٢٠٠٨/٢٥ الساري المفعول، بغض النظر عن موقف الجمعية ومواقف الأطراف السياسية من هذا القانون. وأعلنت الجمعية أنّها بدأت بمراقبة الحملات الانتخابية والمناخ المرافق لها.

وقد شدّدت الجمعية على حق المواطن في التمسّك بحصول العملية الانتخابية وفق المواعيد الدستورية والأصول القانونية، وأن يتضمن أي قانون جديد (إذا أقرّ حسب الأصول) إصلاحات إضافية على ما هو قائم، وأن يضمن حق المواطنة وصحة التمثيل بشكل أفضل، لا أن يكون خطوة الى الوراء على حساب المواطنة وعلى حساب التمثيل الصحيح وعلى حساب الاصلاحات التي سبق أن تحققت.

ولفتت الجمعية إلى أنّ العملية الانتخابية الحالية تجري في جو ضبابي، حيث يسود الاعتقاد أن الانتخابات ستؤجل، معتبرةً أنّ هذه الأجواء تؤثر بحدّ ذاتها على ديمقراطية العملية الانتخابية، وتضعف من فرص المستقلين غير المؤطرين في ماكينات حزبية، بالقيام بحملتهم الانتخابية في الوقت المناسب، ما سيؤدي بدوره إلى إضعاف فرصهم بالمنافسة والوصول إلى الندوة البرلمانية.
ورأت أن تأجيل الانتخابات، وعلى خلاف المناخ الذي خلقته المواقف اليومية لبعض السياسيين في هذا الاتجاه، هو أمر معقد وصعب، لانه يحتاج إلى أكثرية في البرلمان الحالي، وقد لا يمرّ بسهولة.

وأسفت «لكون النقاش في موضوع الانتخابات قد انزلق ليتحول إلى صراع وصفقات بين الأطراف المكوّنة للسلطة، أي بين المرشحين أنفسهم على أي قانون يضمن لهم الفوز، أو أكبر حصة من النواب، قبل حصول الانتخابات نفسها».

وذكرت الجمعية، على لسان أمينها العامّ، السيد «عدنان ملكي»، أنّ «تشكيل هيئة الإشراف ضروري وليس اختيارياً، فهو ملزم إذا أردنا أن نضمن الحد الأدنى من الديمقراطية والنزاهة في الانتخابات. وهو مبدأ إصلاحي لا تراجع عنه، وتطبيقه واجب في القانون الحالي، وفي أي قانون جديد يجري التفاوض عليه. كما أنّ عدم تشكيل الهيئة لا يعني تأجيل الانتخابات أو إلغاءها».

وأعلنت LADE عن تواجدها في جميع الأقضية اللبنانية، من خلال المراقبين المتطوعين ومنسقي المناطق. ولكي يتمكن المواطن من توثيق أية مخالفة وإرسالها إلى الجمعية، طوّرت الجمعية موقعها الإلكتروني: www.lade.org.lb ، واختارت الرقم 03-962013 كخط ساخن، مشددةً بذلك على موعد الانتخابات الثابت، واستحدثت تطبيقة للهواتف الذكية Smart PhoneApp للغاية نفسها. وبذلك، أشركت الجمعية المواطنين في عملية التبليغ عن المخالفات، وفي ممارسة حقهم في تأمين أجواء حرّة بعيداً عن أي شكل من أشكال الضغط أثناء فترة الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع، مؤكدة أنّ «اقتراع المغتربين أمر واقع ومراكز الاقتراع المؤهلة حق لا يمكن التخلي عنه».

وختمت بالدعوة إلى التوقيع على عريضة مطلبية على الموقع الإلكتروني: www.electionsontime.org لإجراء انتخابات دورية في موعدها، ديمقراطية، شفافة ونزيهة.

قسم الابحاث

يعمل قسم الأبحاث حالياً على وضع المنهجية التي سيتبعها لمراقبة مرحلة ما قبل الانتخابات، والتي بدأت رسمياً في ١٩ آذار ٢٠١٣. عملياً، سوف يقوم القسم ببلورة مؤشر لقياس ملاءمة المناخ الانتخابي مع معايير ديمقراطية الانتخابات بناءً على المعطيات البحثية التي سوف يتم جمعها من خلال ٢٠ مراقباً منتشرين في المناطق اللبنانية كافة لمراقبة أداء المرشحين والأحزاب السياسية، لاسيما لجهة الزبائنية السياسية التي تحكم علاقة الناخب والمرشح، والتي تؤثر على ديمقراطية الانتخابات، من خلال تأثيرها الشديد على حرية الناخبين، إضافة إلى مراقبة المخالفات الأخرى وتوثيقها بحسب المقتضى.

إلى ذلك، سوف يستمر القسم في مراقبة الصحف ورصد المخالفات التي قد تقوم بها من جهة، وتلك التي يقوم بها المرشحون وتغطيها الصحف من جهة أخرى. من المتوقع أيضاً أن يعمل القسم على إصدار دراسات تتعلق بالزبائنية السياسية وعلاقتها بديمقراطية الانتخابات في المرحلة المقبلة. هذا وسوف يصدر القسم تقرير مراقبة ما قبل الانتخابات الأول في ١٩ نيسان ٢٠١٣.

قسم الاستقطاب

إنطلاقاً من التزامها الإصلاحات التي تطالب بها، تعمل الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات على اعتماد اللامركزية الإدارية في أسلوب عملها. من هنا يشكل المتطوعون في مختلف المناطق اللبنانية، عصب الجمعية الأساسي الذي يعتمد عليه في مشاريع وأنشطة الجمعية كافة، بما فيها مراقبة الانتخابات النيابية.

من هذا المنطلق، وضعت وحدة الاستقطاب في الجمعية استراتيجية عمل تهدف إلى رسم وتوضيح الوسائل والوسائط التي سيقوم فريق الاستقطاب في الجمعية باتباعها لاستقطاب ٤٠٠٠ متطوع لعملية مراقبة الانتخابات البرلمانية في لبنان العام ٢٠١٣. ومن أبرز النقاط الأساسية لهذه الاستراتيجية:

١- تنظيم قاعدة البيانات للمتطوعين القدامى وأعضاء الجمعية العمومية للتواصل معهم.
٢- الاعتماد على منسقين للجمعية في كل منطقة لمساندة وحدة الاستقطاب في عملها.
٣- التشبيك مع جمعيات محلية والتخطيط لأنشطة استقطابية (معارض) بالتنسيق مع منسقي المناطق، مع التركيز على العنصر الشبابي في الجامعات.
٤ - التنسيق مع فريق التدريب على بلورة تدريب مناسب للمستقطبين، خصوصاً الجدد منهم بشكل يساعد في الانخراط الفوري في دورات التدريب.
٥- التنسيق مع قسم الإعلام والتواصل لتغطية أنشطة الاستقطاب وتوفير الدعم الإعلامي لمجموعات المتطوعين في المناطق.

أبرز المشاكل التي لمسها فريق وحدة الاستقطاب حتى الساعة، كان الوضع السياسي المتأزم في البلاد خصوصاً لناحية التأخر في إقرار قانون انتخابي جديد، وما يشاع عن إمكانية لتأجيل الانتخابات. غير أننا جاهزون للرد دائماً على أي تساؤل في هذا الخصوص بتشديدنا على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها.

مهما كانت صعوبة الظروف، فإن هذا لن يثني وحدة الاستقطاب عن استكمال عملها وفق الاستراتيجية التي وضعتها، معولةً بشكل كبير على مجموعات المتطوعين في المناطق، بحيث تكون الجمعية على أتم الاستعداد لمراقبة العملية الانتخابية في ٩ حزيران ٢٠١٣.

وحدة التدريب

لا تستكمل عملية مراقبة الانتخابات من دون تحضير وتمكين المتطوعين/المتطوعات لكي يكونوا على أتم الاستعداد لمراقبة الانتخابات بمراحلها الثلاث، قبل، أثناء وبعد.

من أجل هذا، قامت وحدة التدريب في الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، بالتحضيرات اللازمة على مدى الأشهر الماضية، من إعادة البحث في المواد التدريبية لكي تكون متلائمة مع المتغيرات الحاصلة من جهة، ولكي تكون أكثر تفاعلية تستفيد من تجارب الانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٩ والبلدية والاختيارية في العام ٢٠١٠ من جهة ثانية، الى القيام بعملية استقطاب فريق من المدربات والمدربين الجدد لكي يلتحقوا بالفريق الذي شارك في الانتخابات السابقة من جهة أخرى.

وقد شارك هذا الفريق الجديد في ورشة عمل تحت اسم «لقاء المدربين الأول» في فندق لوكريون- برمانا على مدى يومين، حيث تبادل الجميع مناقشة المواد التي سوف يتدرب عليها متطوعو عملية مراقبة انتخابات ٢٠١٣

يتمتع فريقا عمل الجمعية بخبرات تدريبية متطورة تتلاءم مع حاجات المتطوعين ومتخصصة في موضوع الانتخابات، لكي يكونوا على أتم الاستعداد للبدء بعملية التدريب والتي سوف يخضع لها كل متطوع وهي على مرحلتين:

المرحلة الأولى: منهجية وتقنيات المراقبة

المرحلة الثانية: قانون الانتخاب وتطبيق الـ Smart Application في رصد المخالفات وكيفية إرسال المخالفات عبر الـ SMS

سوف تستهدف عملية التدريب ما يقارب٢٥٠٠ متطوعة ومتطوع وما يقارب١٦٠ ورشة عمل
في المرحلة المقبلة سوف تستمر وحدة التدريب في تمكين المدربات والمدربين بشكل متوازٍ مع بدء عملية التدريب.

قسم الاعلام و التواصل

مع إطلاق عملية مراقبة الانتخابات النيابية ٢٠١٣، أطلقت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات موقعها الإلكتروني بحلّته الجديدة، كي يتمكن كل زائر أن يتابع جميع نشاطاتنا، وأن يلتحق بنا إذا أراد ذلك، أو يبلغنا عن مخالفة في حال رصدها،وتأكيداً لحرص الجمعية على التواصل مع المواطنين والرأي العام، يعمل قسم الإعلام والتواصل في الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات على متابعة عمل الموقع الإلكتروني بشكل يومي، إضافة الى متابعته عمل الحملة الإعلانية التي تحضّر لها الجمعية، والتي ستُطلق قريباً بهدف حثّ المواطنين على تسجيل المخالفات وتبليغنا بها، خصوصاً وأننا في الجمعية قد قررنا هذا العام أن نشرك المواطنين في عملية التبليغ عن المخالفات بأكبر قدر ممكن، على اعتبار أن وظيفة المراقب ليست محصورة به، بل هي واجب كل مواطن لبناني أمين على وطنه وعلى الديمقراطية فيه.

إضافة إلى ما سبق ذكره، يعمل قسم الإعلام على متابعة تنفيذ التطبيقة الالكترونية التي ستطلق قريباً والتي تهدف إلى تسهيل عملية التبليغ عن المخالفات وتسجيل المستندات أو الصور التي تؤكّد حصولها من قبل المواطنين كما المراقبين.

من جهة أخرى يتابع قسم الإعلام بشكل منتظم ما يصدر في الصحف اللبنانية والمواقع الإلكترونية عن الانتخابات والقانون الانتخابي، كما يُصدر بشكل دوري بيانات صحفية تعكس موقف الجمعية من النقاشات والتطورات في هذا الشأن.

ويولي قسم الإعلام أهمية كبرى لوجوده على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يعمل على تطوير صفحاته بشكل يومي، كما يقوم بتحديث الأخبار الخاصة بالجمعية فور حصولها، حيث استطاعت الجمعية في الفترة القصيرة الماضية أن ترفع عدد متابعيها إلى أكثر من أربعة آلاف على صفحتي «فايسبوك» و«تويتر»، وأكثر من عشرين ألف مشاهد لصفحة «يوتيوب».

هذا وسيعمل قسم الإعلام في الفترة القليلة المقبلة على إصدار نشرات بشكل منتظم، على أن تتضمن كل نشرة أهم المستجدات المتعلقة بالتحضير لمراقبة انتخابات العام ٢٠١٣.

لمزيد من المعلومات زوروا مواقعنا الإلكترونية التالية:

http://www.youtube.com/LADELEB

http://www.facebook.com/lade lebanon

http://twitter.com/LADELEB

مراقبة انتخابات ٢٠١٣

تراقب الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، الانتخابات النيابية ٢٠١٣ كما كل انتخابات، بهدف تقييم الإطار القانوني الذي تجري فيه الانتخابات ومدى تطبيق القانون.

ومن أجل تحقيق عمليّة رصد دقيقة، عيّن عدد من المنسقين في مختلف الأقضية اللبنانية مهمتهم تلقي شكاوى المواطنين وأسئلتهم، ورصد النشاطات الانتخابية والمخالفات على مستوى القضاء، بالإضافة إلى استقطاب المتطوعين وتنظيم دورات لتدريبهم. وترصد المنسقة العامة في بيروت مخالفات وزارة الداخلية وهيئة الإشراف. وقد أنشئ موقع إلكتروني يعزّز التواصل بين فريق المراقبين والناخبين www.lade.org.lb، ووضع خط ساخن في خدمة المواطنين 03-962013 . بالإضافة إلى انشاء تطبيقة للهواتف الذكيةSmart Phone App يستطيع من خلالها جميع المواطنين توثيق أي مخالفة وإرسالها إلى الجمعية.

والجدير ذكره، أنه سيتمّ استعمال نظام sms في مراقبة يوم الاقتراع للمرّة الثالثة منذ العام ٢٠٠٩، ما يعزّز سرعة ومصداقية المعلومات المنشورة

طوّرت هذه المنهجية استناداً إلى بنود القانون الحالي الساري المفعول رقم ٢٠٠٨/٢٥، والمعايير الدولية لديمقراطية الانتخابات والمراسيم والقرارات الصادرة عن وزارة الداخلية في خصوص الانتخابات والتعاميم الصادرة عن هيئة الاشراف على الحملات الانتخابيّة، من دون استبعاد احتمال تسجيل بعض المخالفات التي تطال مستويات أخرى لم تتضمنها هذه المنهجية.

في مستويات مراقبة الانتخابات

تستهدف عملية المراقبة الجهات الآتية:

١. وزارة الداخلية والبلديات، بما فيها هيئة الإشراف ولجان القيد والبلديات والجهات الأمنية: مراقبة آليات التنظيم والأداء والمهل الزمنية قبل يوم الاقتراع وخلاله وبعده.

٢. المرشحين واللوائح والأحزاب السياسية: مراقبة الامتثال للقانون في الترشح والإنفاق الانتخابي والإعلام والإعلان الإنتخابيين والعلاقة مع الناخبين.

٣. السلطات اللبنانية وإمكانية إساءة استخدام السلطة لغايات انتخابية.

٤. القضاء اللبناني.

مصادر المعلومات التي تستعملها الجمعية لكتابة تقارير المراقبة:

تعتمد الجمعية، من أجل الحصول على المعلومات على مصادر مختلفة:

١. التقارير المرسلة من المراقبين المنتشرين في المناطق كافة والذين سيرصدون المخالفات خلال فترة الحملة الانتخابية وخلال يوم الإقتراع.

٢. التقارير التي سيرسلها المواطنون والمواطنات، بعد التدقيق بها من قبل الجمعية.

٣. مقابلات مع المواطنين والمواطنات.

٤. استطلاع للرأي.

٥. مجموعات تركيز.

٦. مناقشات معمّقة لنتائج المراقبة على مستوى المناطق.

٧. المتابعة اليومية لوسائل الإعلام لرصد المناخ السياسي والإعلامي، وللمواقف والتصريحات والتطورات السياسية والمؤسسية والأمنية التي من شأنها أن تترك تأثيراً على حرية الناخبين وعلى ديمقراطية الانتخابات.

في آلية المراقبة:

تعتمد عملية المراقبة على التوثيق والتدقيق والتقرير بشكل مستمر وممنهج. لذا طُورت ثلاثة أنواع من الأدوات: أدوات التوثيق، وأدوات التدقيق وأدوات التقرير.

١. أدوات التوثيق:

- توثيق مخالفات. ما قبل يوم الاقتراع
- توثيق مخالفات يوم الإقتراع
- مقابلات دوريّة مع المواطنين
- توثيق المخالفات التي يرسلها المواطنون والمواطنات
- توثيق المناقشات المعمّقة
- توثيق نتائج المتابعة اليومية لوسائل الإعلام

٢. أدوات التدقيق:

- مستند الشهود
- مستند سمعي أو بصري أو خطي

٣. أدوات التقرير:

- تقرير أسبوعي لمنسقية القضاء.
- تقرير دوري عن المقابلات مع المواطنين
- تقرير أسبوعي شامل

ما هي المخالفات التي يمكنك كمراقب أو مواطن رصدها والتبليغ عنها؟

في الضغط على الناخبين

- تدخل موظف في مؤسسة عامة أو أمنية أو رئيس بلدية أو مختار لصالح مرشح أو جهة سياسية
- تهديد جسدي للناخب أو لمصالحه الاقتصادية أو الاجتماعية أو المعنوية
- وعود بتوفير مصالح للناخب مقابل التصويت لمرشح أو جهة سياسية
- حجز بطاقات الهوية مقابل انتخاب مرشح أو جهة سياسية

في الإنفاق الإنتخابي

- دفع أي نفقة تفوق سقف الإنفاق الانتخابي لأي جهة محلية لم يتم دفعها خلال السنوات الثلاث الأخيرة
- دفع أي نفقة للترويج الانتخابي يفوق سعرها السقف الانتخابي: مهرجان، إعلانات، عدد مكاتب...
- حصول على تمويل أو هبات من جهات غير لبنانية

في استخدام المرافق العامة لأغراض انتخابية

- نشاطات انتخابية في مؤسسة عامة، مدرسة، بلدية، دار عبادة...
- توزيع أي خدمات أو موارد عامة لمصلحة انتخابية

في الإعلام والإعلان الإنتخابيين

- وضع دعاية وإعلانات انتخابية في وسائل إعلامية غير مصرح لها
- وضع دعاية وإعلان إنتخابي خارج الأماكن المصرح بها من قبل البلدية
- بث أو نشر أي دعاية أو إعلان انتخابيين تحريضيين أو عنيفين، أو تحث على نعرات طائفية
- تجيير فسحة إعلامية إلى مرشح آخر

مخالفات أخرى

- دفع الرشوة مباشرة للناخب أو من خلال وسيط
- الإساءة إلى سمعة أحد المرشحين
- خرق فترة الصمت من الجمعة ٦ حزيران الساعة ١٢:٠٠ مساء إلى نهار الأحد ٧ حزيران الساعة ٧:٠٠ مساء
- عدم احترام مهل الترشيح وسحب الترشيح

الجمعية في عيون مؤسسيها

زياد بارود – وزير سابق، محامي وأمين عام سابق للجمعية

لماذا الجمعية عام ١٩٩٦؟

في الواقع، انطلقت الفكرة العام ١٩٩٥، وتبلورت إجرائيا العام ١٩٩٦. يومها كان إنشاء الجمعية يلبي حاجة ملحة لوضع قانون الانتخاب والانتخابات أيضاً تحت المجهر، وفي وقت كانت السلطة غير مرحّبة بأي شكل من أشكال التعاون مع المجتمع المدني في الموضوع الانتخابي.
ولذلك،تأسست الجمعية بإيداع أوراقها لدى الكاتب العدل بعد رفض وزارة الداخلية قبول العلم والخبر. الجمعية شكلت برأيي خرقا في الجدار الانتخابي وجاءت بأفكار ومفردات لا تنتمي إلى رتابة تلك المرحلة، حتى إن الاصلاحات المتداولة اليوم طُرحت للمرة الأولى يومذاك.

نجاحات الجمعية وإخفاقاتها؟

نجحت الجمعية في خلق مناخ عام مواكب لضرورة الإصلاح الانتخابي. ونجحت في جمع كوكبة من المهتمين والباحثين والخبراء الذين كانوا يعملون منفردين. كما نجحت في تعزيز الثقافة الانتخابية. نجحت أيضا في إدخال مفاهيم جديدة على الكلام الانتخابي. ورفعت مستوى النقاش من مجرّد تقسيم الدوائر في اتجاه توسيع دائرة الإصلاحات والبحث في النظام الانتخابي ولاسيما النسبية. ولعلّ مراقبة الانتخابات، النيابية والبلدية، منذ العام ١٩٩٦ قد شكلت أيضا حالة مفصلية لدرجة أن المجلس الدستوري قد أخذ بتقرير الجمعية في معرض بحثه في أحد الطعون. لا بد أيضاً من التذكير بأن الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي احتضنتها أساساً الجمعية بالتعاون مع المركز اللبناني للدراسات والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية. لقد نجحت الجمعية، خصوصاً، في استمراريتها. وها هي اليوم بعد ١٦ سنة من النضال، لا تزال مستمرة، وقد عزّزت قدراتها. لا أرى فشلاً في عمل الجمعية، لكنها ربما تحتاج إلى عدم الاكتفاء بطرح الإصلاحات، وإنما الدفع باتجاه إقرارها مهما كلّف ذلك، حتى النزول إلى الشارع. سأكون مع الجمعية وإنما من دون حرق دواليب.

علاقتك بالجمعية؟

حميمة (مبتسماً)، صادقة، نضالية، عميقة، نقدية حيث يلزم، وفيها اعتزاز كبير بما قامت به ولا تزال. بدأت العلاقة في التأسيس واستمرت في العضوية ثم في تولّي الأمانة العامة. انقطعت خلال عضويتي مع نواف سلام وبول سالم في الهيئة الوطنية لقانون الانتخاب («هيئة فؤاد بطرس») وكذلك خلال تولّي وزارة الداخلية. ولكن حتى خلال فترتي «الانقطاع» كان التواصل دائماً ومفيداً وفي الاتجاهين.

ماذا تنتظر من الجمعية؟

أن تستمر في ما بدأت به بالقناعة والتصميم ذاتيهما. أن تعزّز كيانها كمؤسسة، وإنما من دون أن تلغي الشق التطوعي الذي أراه ضرورياً ويعطي نفساً محبياً للجمعية. أنتظر منها أيضاً أن تتخطى الاحباطات المختلفة التي تواجه عملها، وأن تتجدد في أدبياتها وطروحاتها. أنتظر منها أن توسّع دائرة اهتماماتها، كما بدأت تفعل، لتشمل النقابات (كما في نقابة المعلمين) والأحزاب وربما الجامعات (وهي في بعضها) وكل حالة انتخابية.

رسالة أخيرة إلى أعضاء الجمعية؟

الجمعية ليست مجرّد جمعية أو منظمة غير حكومية، لقد باتت جزءاً أساسياً من الحالة المطلبية بعد الطائف، وجزءاً من النقاش حول سياسات عامة تعنى بالانتخابات عموماً. ولأنها كذلك، فإن المحافظة عليها وعلى «نفسها» واجب علينا جميعاً، مؤسسين ومنضمّين وأصدقاء وأعضاء فاعلين. لا أحد يقدّر فعلاً ما أنتجته الجمعية على مستوى النقاش العام والتشريع الانتخابي، لكنه فعلاً تأسيسي وغني وكبير وسنستمر بالبناء عليه.

زياد ماجد – أستاذ جامعي وأمين عام سابق للجمعية

حين تأسّست الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، كانت لدينا ثلاثة أهداف:

الهدف الأول، كان مرتبطاً بالعملية الانتخابية نفسها، وبمحاولة التأثير فيها من خلال مراقبتها والتصدّي للتزوير فيها، وتدريب المندوبين الذين يواكبون الجمعية أو المرشحين.

الهدف الثاني، كان ذا صلة بالقضية الإصلاحية في لبنان، وفي طليعة عناوينها إصلاح قانون الانتخاب. لم نكن نتبنّى قانوناً بعينه، لكننا كنا متفقين على ضرورة أن يعتمد أي قانون مبدأ وحدة التشريع، وأن لا يجري تعديله عشية كل استحقاق، وأن يكون تأمينه للتمثيل العادل متماشياً مع تأمينه الفرصة للنخب الجديدة بالبروز تدريجياً. من هنا كان النظام المركّب الأكثر قرباً الى قناعات معظم المؤسسين، ولو من دون تبنّ مباشر من الجمعية كمؤسسة. هذا بالإضافة طبعاً الى طرحنا قضايا الإنفاق المالي وضبط سقوفه والتغطية الإعلامية ونزاهتها والإشراف المحايد على الانتخابات وضرورة تقليص دور وزارة الداخلية...

الهدف الثالث، وربما الأهم، كان استعادة الحق المواطني المسلوب، بالتأثير في المسار السياسي، من خلال دعوة الشباب والشابات للانخراط في أنشطة الشأن العام، بوصفه حقاً مواطنياً يكفله الدستور، وبوصفه مساحة يمكن للمواطنين فيها التعبير عن تطلعاتهم إلى احترام القانون ومنطقه، في مرحلة كان الموات السياسي أبرز عناوينها. وربطاً بذلك، كان الهدف إظهار حق المجتمع المدني اللبناني بممارسة وظائفه، تأسيساً لجمعيات ومبادرات ودعوة للعمل فيها وعبرها، من دون انتظار ترخيص ومن دون استسلام لقرارات تنتهك الدستور والحريات العامة.

نجحت الجمعية في تسليط الضوء على الموضوع الانتخابي في لبنان. كما نجحت في استقطاب المئات من الشباب والشابات، وفي بناء علاقات جيدة مع وسائل الإعلام لتحفيزها على طرح الأمور المذكورة أعلاه. ونجحت مع الوقت في تكريس حضورها وفي التحوّل واحداً من المراجع المعنية بالشأن الانتخابي.
أما الإخفاقات، فأظنّ أن الرأي العام وأصدقاء الجمعية هم المخوّلون البحث فيها.

علاقتي بالجمعية كانت في البداية علاقة وثيقة جداً. فأنا من المؤسّسين، وكنت أول أمين سرّ وثاني أمين عام. ثم عدت بعد سنوات كأمين عام أيضاً. لكنني انقطعت تنظيمياً عن الجمعية العام ٢٠٠٤ وبقيت على مواكبة لها واهتمام بنشاطاتها واعتزاز بكل إنجاز تحقّقه.

أتمنى للجمعية التوفيق، ولأعضائها الاستمرار في العمل، بمعزل عن الصعاب وعن تمنّع النخب السياسية اللبنانية بأكثرها عن السير في سبل الإصلاح، وفي طليعة هذه السبل الإصلاح السياسي.

مشروع نشر ثقافة الإصلاح الانتخابي في لبنان: مهمة بدأت وتُستكمل!

يعدّ مشروع نشر ثقافة الإصلاح الانتخابي في لبنان من أبرز الأهداف التي عملت الجمعية على تحقيقها منذ العام ٢٠١١ كمحاولة من الجمعية لاعتماد اللامركزية الإدارية في عملها، إضافة إلى حمل المعنيين على إدراك صحيح للمبادئ الانتخابية الواجب توفرها في كل عملية انتخابية انطلاقاً من القانون – المحرك الأول لها.

وقد تمكنت الجمعية من خلال المشروع – الممول من جمعية «دياكونيا»– من زيادة نسبة المشاركة الشبابية في المناطق اللبنانية كافة.

كما أنها سعت جاهدة إلى حث المشرّعين على وضع أرضية قانون انتخابي متطور وعادل يجسد الإصلاحات التي يطالب بها المجتمع المدني، ومنها:

- نظام نسبي مع دوائر متوسطة
- هيئة مستقلة للإدارة الانتخابات
- كوتا نسائية
- خفض سن الاقتراع
- اقتراع غير المقيمين
- تنظيم الإنفاق الانتخابي
- تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين

وقد شكلت الجمعية جماعة ضغط على الجهات المعنية، من نواب ووزراء ورؤساء أحزاب لإنجاز ما سبق. كما عززت دور المجموعات الشبابية المناطقية ليضغطوا بدورهم على أصحاب القرار. ودعمت أنشطة «الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي».

وبرزت النشاطات العملية للجمعية عبر لقاءات مع النواب تمت في المحافظات الست، لمناقشة القانون الانتخابي معهم، وتبيان ضرورة تطبيق الإصلاحات المنشودة.

ولا يسعنا إغفال الندوات والدورات التدريبية واللقاءات التي نظمت حول الإصلاح الانتخابي، إضافة إلى نجاح المشروع باستقطاب عدد من المتطوعين، وتنظيم ورشات تدريبية لهم كي يصبحوا مرآة لـــLADE حيثما يتواجدون.

وفي ٣٠-١٢-٢٠١٢، اختتمت الجمعية المشروع في فندق الكومودور، بحضور نحو ١٧٠ شخصاً، من متطوعين ومنسقين وممثلين عن الجمعيات الشريكة.
وقد عكس أمين عام الجمعية السيد عدنان ملكي من خلال الكلمة التي ألقاها أهمية دور مجموعات المناطق، إضافة إلى انعكاس قانون الانتخاب على أداء الجمعية، مؤكّداً ان الوضع السياسي الراهن لن يؤثّر على أداء الجمعية ولن يوقفنا عن الضغط من أجل اعتماد قانون انتخابي عادل ومتطور.

أما منسق المشروع «محمد عيتاني»، فقد تحدث عن الإنجازات التي تحققت، عارضاً للصعوبات التي واجهتها الجمعية، تلاه عرض مصور حول المشروع، فصّل أهدافه من وضع خطة عمل لكل مجموعة لتنفيذ نشاطات في المناطق، و الاستعداد لمراقبة انتخابات ٢٠١٣.

كما عكس الفيديو إنجازات المشروع، منها:

- أكثر من إثني عشر نشاطاً ومشاركة في مختلف المناطق اللبنانية مناصرةً للإصلاح الانتخابي
- إستقطاب ما يقارب ٣٠٠ متطوع ومتطوعة استعداداً للانتخابات النيابية العام ٢٠١٣
- تأهيل مدرسة شمسطار في البقاع الشمالي بالتنسيق مع جمعية بقاع لبنان وإتحاد المقعدين اللبنانيين
- مشاركات الجمعية مع الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي : مسيرة النسبية واعتصام البرلمان
- اصدار كتيب المتطوعين

وبعد ذلك، وزعت الشهادات والدروع تقديراً لكلّ من ساهم بإنجاح المشروع

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنّ هذا المشروع يُستكمل حالياً للوصول إلى أهدافه المرسومة وتطوير وزيادة عدد المجموعات.

المكتب التنفيذي للجمعية

السيدة يارا نصّار – مديرة تنفيذية

قسم البرامج:

السيد سامر عبد اللّه – مدير البرامج
السيد عباس ابو زيد – منسق التدريب
السيد محمد عيتاني – منسق شؤون المتطوعين
السيد حسن عثماني – مساعد منسق شؤون المتطوعين
السيدة زينة شافعي – موثّقة بيانات المتطوعين

قسم الاعلام والتواصل:

السيدة زينة الاعور – مديرة قسم الاعلام
السيدة مايا سماحة – منسقة اعلامية
السيد اسعد ذبيان – خبير في العمل على وسائل الاعلام الاجتماعي

قسم الابحاث:

السيدة ماريلين كرم – باحثة مساعدة
السيد يوسف حج علي – باحث مساعد

القسم المالي:

السيد رياض كعكي – مدير مالي
السيدة زينب رحّال – محاسبة
السيدة نانسي نحّاس – مساعدة ادارية

هذا وسينضم الى المكتب التنفيذي عدد من الموظفين الجدد في وقت قريب

منسقوا الجمعية

قضاء	المنسق	رقم الهاتف	email
الهرمل	فراس علام	03/854682	allamfiras@yahoo.com
عكار	جورج رزق	03/903015	georges_rizk333@hotmail.com
طرابلس	طارق حداد	03/808594	h-tarek@live.com
زغرتا	ميرا فرنجية	03/205416	mirabfrangieh@hotmail.com
الكورة	بيتر محفوظ	70/966920	mahfouzpeter@yahoo.com
البترون	جورج فرح	03/929623	georges_farah@yahoo.com
بعلبك	رازي عواضة	03/889134	raziawada@hotmail.com
المتن	كريستينا عجوب	70/687419	c.ajjoub@gmail.com
زحلة	وسيم الحشيمي	03/456776	abo_lweis_83@hotmail.com
بعبدا	أحمد سليمان	70/541077	sleimanahmad@live.com
عاليه	جواد أبو غنام	71/721700	jooj_334@hotmail.com
الشوف	عاصم شيا	03/167020	assem.chaya@gmail.com
بقاع غربي – راشيا	محمد جبارة	03/935115	mojbara@hotmail.com
جزين	فرحات فرحات	03/538842	ffarhat2@hotmail.com
صيدا	يسرى طالب	03/789349	yousra.taleb@gmail.com
صور	ناجي سعيد	03/144706	najiysaiid@windowslive.com
بشري	جو رحمة	03/832060	ecoclub-joe@hotmail.com
نبطية	حسين زهري	70/967614	hussein.zehri@gmail.com
منية – ضنية	رلى غمراوي	70/988154	ribat_association@hotmail.com
كسروان	ربيع رعيدي	70/022157	reaidy.rabih@gmail.com